

ألف وتسعمائة وسبعة وخمسين ديناراً و450 مليمتاً وذلك وفق اختبارين من جزعين بواسطة الخبراء السادة أ. لا الشا وعبد د. ومج مؤ بالطا لذا تقدّم بدعوى الحال طالبا إلزام وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية بأن يؤدي لمنوبه مبلغاً قدره ستة وعشرون ألفاً وستمائة وواحد وتسعون ديناراً و915 مليمتاً (27.691,915د) بعنوان ما يستحقه من فارق في إطار عقد المعاوضة وألف دينار (1.000,000 د) بعنوان أتعاب تقاض وأجرة محاماة.

وبعد الإطلاع على التقرير المدلى به من المكلف العام بتراعات الدولة في حق وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بتاريخ 19 جويلية 2012 والذي طلب من خلاله رفض الدعوى بالاستناد إلى أنّه تمّ، في نطاق إعادة إسكان العائلات القاطنة بعمارة البارون ديرلانجي بحلق الوادي بحي البراطل سابقاً، وبمقتضى عقد معاوضة مؤرخ في 23 مارس 2010 ومسجّل في 26 مارس 2010 تسوية وضعية السيد الهادي بن ظافر بتمكينه بموجب كتب أوّل من شقة بالمجمع السكني الذي تمّ إنجازها من طرف وكالة التهذيب والتحديد العمراني كما تمّ التعويض للعارض بموجب كتب ثان مؤرخ في 25 مارس 2010 ومسجّل في 21 أبريل 2010 والمتمّم بالكتب التوضيحي المسجّل بالقباضة المالية بحلق الوادي بتاريخ 18 أبريل 2010 بجزء يمسح 103 متراً مربّعاً تقريبا من الرسم العقاري الدولي عدد 88624 الكائن بزاوية ونهج وذلك مقابل قيمة الأصليين التجاريين المتعلقين بالمحلّين الممثلين في مطعمين مقامين على مساحة جمالية تقدّر بمائة متر مربع بعمارة بحلق الوادي سابقاً والذي قبل تلك الإحالة دون تحفظ، وقد قدرّت قيمة الأصليين التجاريين بستين ألف دينار كما قدرّت قيمة الأرض الدولية بستين ألف دينار وذلك حسب تقرير الاختبار المؤرخ في 17 مارس 2010.

وبعد الإطلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملفّ وعلى ما يفيد استيفاء إجراءات التحقيق في القضية.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرّخ في أوّل جوان 1972 المتعلّق بالمحكمة الإدارية مثلما تمّ تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة له وخاصة القانون الأساسي عدد 39 لسنة 1996 المؤرّخ في 3 جوان 1996، وآخرها القانون الأساسي عدد 02 لسنة 2011 المؤرّخ في 03 جانفي 2011.

وبعد الإطلاع على ما يفيد استدعاء الطرفين لجلسة المرافعة المعيّنة ليوم 30 أبريل 2013 وبها تلا المستشار المقرّر السيد س. المد. ملخصاً من تقريره الكتابي، ولم يحضر الأستاذ ح. الغر.

نائب المدعي وبلغه الاستدعاء، فيما حضر ممثل المكلف العام بتراعات الدولة في حق وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وتمسك بتقريره الوارد على كتابة المحكمة بتاريخ 19 جويلية 2012. إثر ذلك حجزت القضية للمفاوضة والتصريح بالحكم لجلسة يوم 15 جويلية 2013.

وبإ وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

من جهة الاختصاص:

حيث يطلب نائب المدعي إلزام المكلف العام بتراعات الدولة في حق وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بأن يؤدي للمدعي مبلغا قدره 27.691,915 د بعنوان الفارق بين قيمة العقار الذي تخلى عنه والعقار الذي تحصل عليه بموجب عقد المعاوضة المبرم مع وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية.

وحيث اقتضت أحكام الفصل 718 من مجلة الالتزامات والعقود أن المعاوضة عقد يسلم بموجبه كل من المتعاقدين للآخر على وجه الملكية شيئا منقولاً أو غير منقول أو حقاً مجرداً سواء كان ذلك من نوع واحد أو من أنواع مختلفة.

وحيث أكد المشرع ضمن أحكام الفصل 719 من ذات المجلة المشار إليها أعلاه على أن المعاوضة تتم بتراضي المتعاقدين، لكن إذا كان موضوعها عقاراً أو نحوه مما هو قابل للرهن العقاري فالعمل فيها يكون حسب مقتضيات الفصل 581 من مجلة الالتزامات والعقود.

وحيث يستخلص مما سبق أن المعاوضة هي عملية عادية تدخل في نطاق تصرف الدولة في ملكها الخاص طبق قواعد القانون الخاص وليس هناك ما يميز تصرفها هذا عن تصرف بقية الخواص في ممتلكاتهم.

وحيث استقرّ فقه قضاء هذه المحكمة على اعتبار أن اختصاص النظر في التراعات المتعلقة بعقود تصرف الإدارة في ملكها الخاص معقود للقاضي العدلي ولا يرجع بالنظر إلى القاضي الإداري إلا متى كان الغرض منها تسيير مرفق عام أو تضمين بنودها شروطاً استثنائية غير مألوفة في القانون الخاص تدلّ على نية الإدارة انتهاج قواعد القانون العام.

وحيث لم يتضمن عقد المعاوضة المؤرخ في 25 مارس 2010 بنوداً غير مألوفة تدلّ على نية الإدارة انتهاج قواعد القانون العام أو أنه أبرم في إطار تسيير المرفق العام الأمر الذي يتجه معه التخلى عن النظر في الدعوى لعدم الاختصاص.

ولهذه الأسباب

قضت المحكمة ابتدائياً بما يلي:

أولاً: التخلي عن النظر في الدعوى لعدم الاختصاص.

ثانياً: حمل المصاريف القانونية على المدعي.

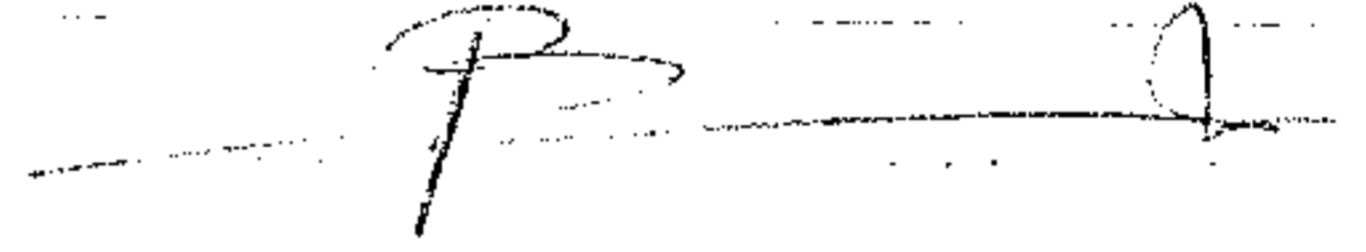
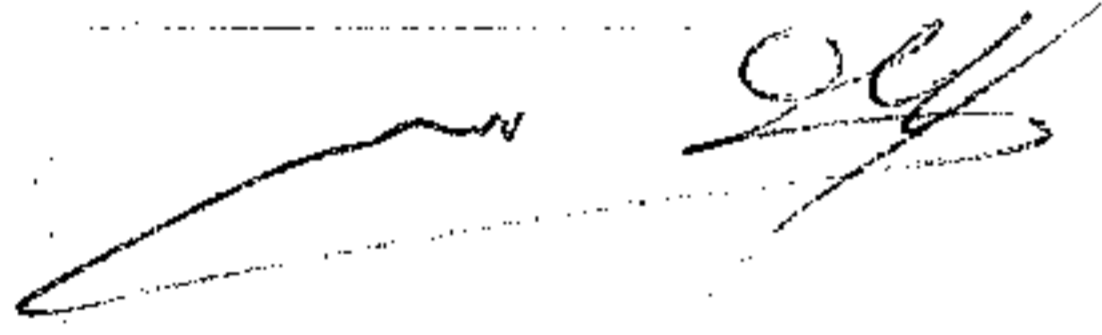
ثالثاً: توجيه نسخة من الحكم إلى الطرفين.

وصدر هذا الحكم عن الدائرة الابتدائية التاسعة بالمحكمة الإدارية برئاسة السيدة سـ بن عـ وعضوية المستشارين السيد شـ عـ والسيدة رـ المحـ

وتُلي علنا بجلسة يوم 29 ماي 2013 بحضور كاتبة الجلسة الأنسة آـ البـ

القاضي المقرر

رئيسة الدائرة



سـ لـ د

الثابت القائم للمصلحة الإدارية
العضو

سـ بن عـ